



فرع وزارة العدل بمنطقة القصيم*

صرح شامخ يعكس جهود وزارة العدل في المنطقة

٢٣ محكمة و ١٠ كتابات عدل و ٤٣ قاضياً و ٢٣ كاتب عدل
و ٩٦٠ موظفاً منسوبي العدل في القصيم

مشاريع جديدة

بتكلفة إجمالية قدرها (٩٨,٥٠٢,٦٢٠) ثمانية وتسعون مليوناً وخمسمائة ألفين وستمائة وعشرون ريالاً وسيتم تنفيذ المشروع على مدى أربعين شهراً اعتباراً من ١٠/٥/١٤٢٨هـ. كما سبق أن وقع معاليه عقد إنشاء مشروع المحكمة الجزئية بمدينة بريدة وفرع الوزارة بمنطقة القصيم وذلك على أرض تقع على شارع العدل مساحتها عشرون ألف متر مربع بتكلفة إجمالية

وقع معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عقد مشروع إنشاء مجمع المحاكم وكتابات العدل بمدينة بريدة المشتملة على محكمة الإستئناف والمحكمة العامة وكتابة العدل الأولى وكتابة العدل الثانية، وذلك على أرض مساحتها ثلاثون ألف متر مربع مع إحدى المؤسسات الوطنية

* إعداد: حمد بن عبدالله الخنين الباحث في مجلة العدل

قدرها (٤٨.٣١٠.١٠٧,٧٥) ثمانية وأربعون مليوناً وثلاثمائة وعشرة آلاف ومائة وسبعة وريالات وخمسة وسبعون هللة ومدة التنفيذ أربعون شهراً اعتباراً من ١١/٢٢/١٤٢٧هـ.

كما هو قائم حالياً مشروع ترميم وتطوير لكتابة عدل محافظة عنيزة ضمن مشروع شمل المحكمة العامة بشقراء والمجعة والزلفي بقيمة قدرها (٥.٥٢٨.٣٣٠.٨٠) خمسة ملايين وخمسمائة وثمانية وعشرون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون ريالاً وثمانون هللة ومدة التنفيذ ١١ شهراً وتاريخ الترسية كان في ١٤٢٨/٤/٧هـ. وفي تاريخ ١٥/١١/١٤٢٧هـ افتتح نيابة عن معالي وزير العدل فضيلة وكيل الوزارة الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى مجمع الدوائر الشرعية بمحافظة الذنوب بتكلفة إجمالية قدرها (٤.٦١٨.٣٢٠) أربعة ملايين وستمائة وثمانية عشر ألفاً وثلاثمائة وعشرون ريالاً

والعمل جار لإنشاء مبان لبقية المحاكم وكتابات العدل.
الفرع ٢٢ سنة من العطاء

يعد فرع وزارة العدل بمنطقة القصيم أحد فروع الوزارة المنتشرة في مناطق المملكة، ويقع في مدينة بريدة وقد افتتح عام ١٣٩٦هـ ويعد مرجعاً للمحاكم وكتابات العدل في المنطقة فيما يخص الشؤون الإدارية والمالية والإشرافية. مما ساهم في تخفيف العبء على الوزارة في هذا الشأن. وكان أول مدير له الشيخ عبد الله بن فهد العيسى ثم الشيخ سليمان بن محمد الحجري ثم الشيخ صالح بن عبد الله العمر وحالياً يديره الشيخ عبد العزيز بن سليمان المدير منذ رمضان ١٤٢٢هـ. ويعمل بالفرع ٥٨ موظفاً بمختلف المراتب ويتبع الفرع ثلاث وعشرون محكمة وعشرون كتابات عدل يعمل بها ٤٣ قاضياً و٢٣ كاتب عدل و٩٦٠ موظفاً.

بيان بأسماء المحاكم بمنطقة القصيم التابعة لفرع الوزارة

م	اسم الجهة	تاريخ الإنشاء	عدد القضاة	عدد الموظفين
١	محكمة الذنوب	١٣٥٠	٢	٢٦
٢	محكمة قبة	١٣٦٧	١	٩
٣	محكمة الرس	١٣٧٢	٤	٥٠
٤	رئاسة محاكم القصيم	١٣٧٣	٩	١٧٤
٥	محكمة الشبيكية	١٣٧٤	١	١٠
٦	محكمة البدائع	١٣٧٦	١	١٤
٧	محكمة دخنة	١٣٧٦	١	١٥
٨	محكمة عنيزة	١٣٧٧	٥	٦٣
٩	محكمة الأسياح	١٣٧٧	١	١٨
١٠	محكمة العمار	١٣٧٧	١	١٤
١١	محكمة ضرية	١٣٧٧	١	١٣
١٢	محكمة البكيرية	١٣٧٩	١	٣٢
١٣	محكمة الفوارة	١٣٧٩	١	١٣
١٤	محكمة النبھانية	١٣٨١	١	١٤
١٥	محكمة الدليمية	١٣٨١	١	١٢
١٦	محكمة الذيبية	١٣٨٢	١	١٣
١٧	محكمة الجزئية ببريدة	١٣٨٣	٣	٧١
١٨	محكمة الشماسية	١٣٨٣	١	١٤
١٩	محكمة قصيبا	١٣٨٥	١	٢٠
٢٠	محكمة الخبراء ورياضيها	١٣٨٩	١	٢٠
٢١	محكمة عقلة الصقور	١٣٩٢	١	١٥
٢٢	محكمة عيون الجواء	١٣٩٥	١	١٨
٢٣	محكمة أبناات	١٣٩٥	١	١١
٢٤	محكمة القوارة	١٣٩٦	١	١٢
المجموع			٤٢ قاضياً	٦٧١ موظفاً

بيان بكتابات العدل بمنطقة القصيم التابعة لفرع الوزارة

الرقم	اسم الجهة	تاريخ إنشائها	عدد كتاب العدل	عدد الموظفين
١	كتابة عدل بريدة الأولى	١٣٨١	٥	٤٧
٢	كتابة عدل عنيزة	١٣٨٤	٣	٣٣
٣	كتابة محافظة الرس	١٣٨٤	٣	١٨
٤	كتابة عدل البكيرية	١٣٩٥	٢	٢٠
٥	كتابة عدل بريدة الثانية	١٣٩٦	٦	٥٥
٦	كتابية عدل المذنب	١٣٩٧	١	١٥
٧	كتابة عدل الخيراء ورياضها	١٣٩٧	١	١١
٨	كتابة عدل محافظة الأسياح	١٤٠٠	١	١٠
٩	كتابة عدل البدائع	١٤٠٣	١	١٤
١٠	كتابة عدل عيون الجواء	١٤١٢	١	١١
المجموع		-	٢٣ كاتب عدل	٢٣٤ موظف

التكوين الإداري للفرع

يقوم باستلام المعاملات الواردة ثم يتم فرزها وقيدها ومن

ثم توجيهها للجهة المسؤولة أو الإدارة المعنية من خلال الصادر
ويتكون القسم من:

(الوارد - الصادر - الفرز - التسجيل - البريد)

٤- قسم المتابعة:

ويقوم بمتابعة الموظفين ورفع خلاصات الدوام الشهرية في
نهاية كل شهر ومتابعة ما يتأخر منها ورصد نتائج المتابعة في
بطاقة المتابعة. واستقبال خلاصات الدوام لجميع منسوبي الدوائر
الشرعية بالمنطقة لتدقيقها وتسجيلها ورفعها للوزارة.

٥- قسم النسخ:

ويشمل نسخ المعاملات والتقارير والمحاضر والجداول
بأنواعها وطباعتها وعمل الصور اللازمة لها وعمل نسخ احتياطية
داخل الحاسب الآلي وفي أقراص خارجية لحين الرجوع إليها.

٦- قسم مراقبة الدوام:

ويعنى بالقيام بالجولات التفتيشية على المحاكم وكتابات
العدل وأقسام فرع الوزارة لمراقبة الدوام وتدقيق تطبيق الجوانب
الإدارية في الضبوط والسجلات والقيود ودفاتر التوديع الداخلي
وغيرها من الدفاتر ذات المسؤولية داخل المحاكم وكتابات العدل،
ومراقبة الدوام وتدقيق البيانات والتحقق مع من يستحق
التحقيق وتدوين النتائج ورفعها لجهة الاختصاص. وإحالة من
يستحق الحسم إلى إدارة شؤون الموظفين والاشتراك مع اللجان
الرسمية الأخرى.

٧- قسم المستودعات:

ويقوم بصرف المواد من المستودع الرئيسي إلى الدوائر
الشرعية التابعة للفرع ورفع طلب احتياجات تلك الجهات
وتأمين المستلزمات المكتبية والأثاث والتصرف في الأثاث التالف

١- إدارة شؤون الموظفين:

تقوم بتنفيذ الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بشؤون
العاملين من خلال الأقسام التالية:

- قسم التوظيف: ويقوم بالتأكد من استكمال مسوغات
التعيين ومراجعة طلبات التوظيف وجميع ما يستلزم ذلك.

- قسم النأدية: ويقوم بإصدار أوامر المباشرة وإعداد مكافأة
موزعي البريد وإصدار بطاقات الموظفين.

- قسم الإجازات: إصدار جميع الإجازات العادية
والاضطرارية والمرضية والمرافقة والبيانات الخاصة بذلك.

- قسم الرواتب: إعداد مسيرات الرواتب والفروقات والمسيرات
الإفرادية وجميع الاستحقاقات المالية.

- قسم الانتدابات: إصدار أوامر الانتدابات وطلب الصرف
للانتدابات صرف المكافآت والاشتراك مع اللجان والدورات
التدريبية.

٢- قسم المحاسبة والشئون المالية وتشتمل على:

(الصندوق - التدقيق - المشتريات)

حيث يتولى الصندوق مهمة صرف الاستحقاقات للموظفين
والمؤسسات وإيداع الشيكات في حساب الفرع لدى البنك. ومراجعة
جميع المعاملات الواردة للقسم وتدقيقها وإكمال إجراءات صرفها
سواء من صندوق الفرع أو من الوزارة .

ويقوم قسم المشتريات باستلام طلبات الجهات المرتبطة
بالفرع والخاصة بطلب تأمين الأثاث والأدوات المكتبية وإكمال
اللازم بشأنها سواء كانت داخلية ضمن صلاحيات الفرع أو رفعها
للوزارة إذا كانت الطلبات خارج صلاحية الفرع.

٣- قسم الاتصالات الإدارية:

بالطرق النظامية وعمل محاضر استلام للأثاث المؤمن.

٨- قسم الخدمات والصيانة:

ويتولى تنفيذ عقود الصيانة والنظافة والتشغيل في الفرع والجهات التابعة على نظافة المقرات وتشغيل المصاعد وصيانة السيارات والألات المكتبية.

٩- شعبة التعاميم:

ويتولى استلام التعاميم ومن ثم يقوم بتوزيعها للمحاكم وكتابات العدل ومتابعة تنفيذ ما جاء فيها طبقاً للوائح والتعليمات المبلغة.

١٠- شعبة الأرشيف:

حفظ ملفات منسوبي فرع الوزارة والمحاكم وكتابات العدل بالمنطقة المتضمنة قرارات التعيين والمباشرات والترقيات والإجازات وصور الخطابات وكذلك حفظ التعاميم حسب تسلسلها بالأرقام والتواريخ وحفظ صور الخطابات مع المسودة بملفات خاصة.

١١- قسم الإحصاء:

يقوم بإعداد إحصائية عن الأعمال التي تقوم بها كل محكمة وكتابة عدل، وإحصائية عقود الزواج وصكوك الطلاق من ثم رفعها للوزارة.

١٢- قسم الحاسب الآلي:

ويقوم بالخدمات التالية:

- إدخال خدمة صرف رواتب واستحقاقات منسوبي الدوائر الشرعية بمنطقة القصيم بفرع الوزارة، عن طريق استخدام النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة «سريع»، وقد تم تطبيق هذا البرنامج فيما يتعلق بإيداع رواتب الموظفين بحساباتهم اعتباراً من شهر ربيع الثاني لعام ١٤٢٠هـ واستمر العمل بهذا البرنامج حتى تم ربط كافة الفروع بالجهاز المركزي بالوزارة.

- تشغيل برنامج شئون الموظفين والإجازات بفرع الوزارة، وربطه مباشرة بالوزارة لخدمة جميع موظفي الوزارة بالمنطقة.

- إدخال خدمة المستودعات، وإدخال البيانات طبقاً لمنهج البرنامج.

- إدخال خدمة الحاسب الآلي بكتابة عدل بريدة الثانية، اعتباراً من ١٤١٨/٤/٢٢هـ حيث أصبحت الوكالات والإقرارات المستعجلة تعد عبر الحاسب الآلي. وتبعها كل من كتابة عدل محافظة عنيزة، وكتابة عدل محافظة الرس تحت إشراف فريق عمل فني ويتوالى العمل على تشغيل خدمة الحاسب الآلي بالمحكمة العامة بريدة وبقية المحاكم وكتابة العدل الأخرى.

إحصائية القضايا المنظورة أمام محاكم منطقة القصيم

العام الهجري	حقوقية	جنائية	نهائية	المجموع
١٤٢٣	٨٧٣٢	٤٤٨٧	٢٦٥١٠	٣٨٨٢٩
١٤٢٤	١٠١٢٦	٤٦٤٥	٢١٧٢٤	٣٦٤٩٥
١٤٢٥	٩٨٢٤	٤٥٠٤	٢٢٤٤٩	٣٦٧٧٧
١٤٢٦	٨٩٩٧	٤٨٢٦	٢٣٤٧٧	٣٧٤٠٠
١٤٢٧	٩٦٣٥	٤٨٧٣	٢١٢١٣	٣٥٧٢١

إحصائية عقود الزواج وصكوك الطلاق بمنطقة القصيم

العام الهجري	عقود زواج	صكوك طلاق	عدد المأثورين
١٤٢٢	٦٢٨٣	١١٣٨	-
١٤٢٣	٥٩٨٤	١٣٠٢	-
١٤٢٤	٦٤٩٢	١٢٢١	-
١٤٢٥	٥٤٦٥	١٢٨٧	-
١٤٢٦	٦٨٨٥	١٣١٢	١٩٣
١٤٢٧	٧٣٢٤	١٤٨٢	١٩٣

إحصائية أعمال كتابات العدل بمنطقة القصيم

العام	مبايعات	وكالات	كفالات	رهونات	أقارير	المجموع
١٤٢٣	١٤٨٥٤	٦٣٦٨٥	٦١٨	٩٥٢	٥٩١٧	٨٦٠٢٦
١٤٢٤	٥٩٣٢	٦٢٨٤٨	٣٨٨	٧١٣	٦٦٨٩	٨٦٥٧٠
١٤٢٥	١٧٩٢٠	٦٦٩١٨	٢٢٥	٥٤٩	٦٧٣٣	٩٢٣٤٥
١٤٢٦	١٦٩١٥	٧٢٦٥٠	٢٨٦	١١٥٢	٥١٧٧	٩٦٦٨٠
١٤٢٧	١٦٥٤٧	٨٨٥١٧	٢٦٢	١٦٥٩	٦٤٦٣	١١٣٤٤٩

الجوفان:

أرى بأن يجعل في كل منطقة سنوياً حلقة نقاش لمدة يومين يدعى لها جميع قضاة المنطقة وكتاب العدل يعرض خلالها ما لدى القضاة من إشكالات قضائية وتنظيمية واجرائية وتطرح الحلول المناسبة لها

المديفر:

المتأمل لجهود الوزارة وخططها التطويرية والتجديد من قرب يلاحظ تطوراً كبيراً في المشاريع وأساليب العمل

العمر:

الحاجة ماسة إلى زيادة عدد القضاة وكتاب العدل بالمنطقة من أجل زيادة خدمة وراحة مواطنيها ولتقيام بالمسؤولية خير قيام



المشاريع الإنشائية

أ- تم إنشاء مجمع الدوائر الشرعية بمحافظة المذنب، الذي افتتحه فضيلة وكيل الوزارة - نيابة عن معالي الوزير- بتاريخ ١٤٢٧/١١/١٥هـ وإنشاء مشروع المحكمة الجزئية بمدينة بريدة وفرع الوزارة بمنطقة القصيم على أرض مساحتها عشرون ألف متر مربع على شارع العدل بمدينة بريدة.

ج- إنشاء مجمع المحاكم وكتابات العدل بمدينة بريدة وبه محكمة الاستئناف والمحكمة العامة ويتكون من دور أرضي وثمانية أدوار بها ٢٦ مجلساً قضائياً، وكتابة العدل الأولى وكتابة العدل الثانية ويتكون كل منهما ستة أدوار إضافة إلى الخدمات المساندة على أرض مساحتها ٢٨٥٥٤م^٢ ومساحة المبنى ٣٠٣٦٤م^٢ الذي يتكون من ثلاثة أجزاء لكل جزء مدخل خاص وخدماته حيث يتوسط مبنى المحكمة العامة ومحكمة الاستئناف وعلى الجانبين كتابتي العدل.

د- العمل على إنشاء مبان محكمة وكتابة عدل محافظة الرس، ومحكمة وكتابة عدل محافظة البكيرية، وكتابة عدل محافظة عنيزة، بحكم توفر الأراضي الحكومية.

هـ- قامت الوزارة بتغيير عدد من المقرات المستأجرة (٩٠٪)، فالوزارة تولي أهمية كبيرة؛ لعملها لأن الأجهزة القضائية تمثل إحدى الواجهات الهامة لمرافق الدولة. مشاركة الفرع والمحاكم في المناسبات والندوات:

أ) شارك الفرع والمحاكم بمناسبة مرور عشرون عاماً على عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - يرحمه الله- وأصدر الفرع إصداراً خاصاً بهذه المناسبة.

ب) شارك الفرع في معرض المؤتمر العالمي لمكافحة الإرهاب لعام ١٤٢٥هـ والمقام في مركز الملك خالد الحضاري ببريدة وكان لأصحاب الفضيلة مشاركات في الندوات والمحاضرات.

تطلعات وآراء

نوه فضيلة رئيس محاكم منطقة القصيم الشيخ منصور بن مسفر الجوفان بما توليه وزارة العدل للعمل القضائي من اهتمام وعناية وإيجاد أيسر الإجراءات والنظم الكفيلة لأنها معاملات المواطنين والتخفيف من إجراءات التقاضي وإدخال التقنيات الحديثة في أعمال المحاكم وكتابات العدل وتوفير المقار المناسبة لقطاعات الوزارة والكوادر الوظيفية المؤهلة وإيجاد فرص التدريب وعقد الدورات لتسويي الوزارة من قضاة وغيرهم وذلك تحقيقاً لتوجيهات وتطلعات ولاة الأمر - وفقهم الله - الذين أولوا القضاء والقضاة جل عنايةهم واهتمامهم بالدعم والمؤازرة. وقال أثمرت هذه الجهود في سير الأعمال عبر الإجراءات القضائية إلى المستوى الأفضل من حيث الدقة وحسن الأداء وسرعة الإنجاز وتطلع إلى تكثيف الندوات واللقاءات لتبصير القضاة وأعاونهم والمهتمين بالقضاء والمواطنين بالأنظمة



المطرودي:

واننا والله الحمد في هذه البلاد ننعيم بنعمة إقامة الشرع
وبسط العدل على الجميع وهذه نعمة تستحق منا الشكر

الخميس:

يشكر لوزارة العدل ما تسعى إليه جاهدة في تطوير
أدائها الإداري والعملية

البشري:

نتطلع إلى الأفضل عن طريق زيادة عدد
القضاة وعقد دورات لهم وللموظفين
والسرعة في استخدام الوسائل الحديثة في
العمل وتطوير مستوى هيئات النظر ليكون
علمها مسانداً قوياً للقضاة

المؤسس على الثوابت الشرعية، والمستمد من مصادر التشريع
الإسلامي الحنيف مع تجديد في مناهج التنفيذ والإدارة.
كما أضاف فضيلة الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الربيعي
مساعد رئيس محاكم القصيم أن جهاز وزارة العدل يقوم بجهود
كبيرة لخدمة المواطن وإنجاز عمله ومواكبه الجديد في التقنية
الحديثة التي تساعد على إنهاء العمل بأقصر وقت ممكن؛ إضافة
إلى إنشاء مبان حديثة مما يتطلب إلى زيادة القضاة وكتاب العدل
ومعاونتهم؛ للقيام بالمسئولية وأداء المهام بما يتماشى وزيادة العمل
الملحوظ كما وكيفا.

كما أثنى فضيلة الشيخ إبراهيم بن محمد العمر القاضي
بالمحكمة العامة في بريدة على جهاز فرع وزارة العدل بمنطقة
القصيم الذي يبذل كل ما لديه من جهود من أجل خدمة وراحة
مصالح المواطن والمقيم وذلك بتوفير التقنية الحديثة التي تساعد
على إنهاء وقت العمل بأسرع وقت ممكن رغم كثرة المراجعين وتنوع
مطالبهم. كما أضاف أن إنشاء مباني حديثة للمحكمة الجزئية
وفرع الوزارة ومبنى للمحكمة العامة وكتابة العدل الأولى والثانية
في مبنى واحد من أجل التسهيل على المراجع هذا دليل واضح
على أن قيادتنا الرشيدة تسعى لراحة المواطن واختتم حديثه
إلى ضرورة الحاجة إلى زيادة عدد القضاة وكتاب العدل بالمنطقة
من أجل زيادة خدمة وراحة مواطنيها وللقيام بالمسئولية خير
قيام.

القضائية وشرحها بأن يجعل في كل منطقة سنوياً حلقة نقاش
لمدة يومين يدعى لها جميع قضاة المنطقة وكتاب العدل يعرض
خلالها ما لدى القضاة من إشكالات قضائية وتنظيمية وإجرائية
وتطرح الحلول المناسبة لها ثم ترفع للوزارة لاتخاذ الإجراء
المناسب حيالها من إقرارها أو رفعها إلى مجلس القضاء الأعلى
أو عرضها على ندوة رؤساء المحاكم.

من جانبه نوه مدير فرع الوزارة الشيخ عبد العزيز المديفر
بما يحظى به الشأن العدلي بمنطقة القصيم من الاهتمام من
مقام الوزارة طبقاً لتوجيهات ولاة الأمر مما كان له الأثر الايجابي.
وقال فالتأمل لجهود الوزارة وخططها التطويرية والتجديد
من قرب يلحظ تطوراً كبيراً في المشاريع وأساليب العمل بالتقنية
بما يتفق مع المسؤولية الكبيرة للأجهزة القضائية، والأجهزة
المساعدة لها لتحقيق العدالة بروح تستوعب طبيعة التطور
الاجتماعي والاقتصادي الذي تمر به المملكة، تحقيقاً للوفاء
بالمسؤولية التي تتحملها الوزارة، وإدراكاً للاهتمام الذي يوليه
ولاة الأمر بهذا المرفق في تحقيق الهدف الشرعي (العدالة بين
الناس).

ولذا سعت الوزارة في تهذيب وتطوير الأنظمة العدلية
بصدور الأنظمة الجديدة التي تشمل نظام القضاء، ونظام
المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المحاماة،
والسجل العيني للعقار؛ واللوائح التنفيذية، خدمة للقضاة

عدد القضاة وكتّاب العدل ، وإنشاء المباني لبقية محاكم وكتابات العدل في المنطقة من أجل أن تقوم بمسئوليتها في خدمة المواطن والمقيم على أحسن وجه ، نسأل الله أن يبارك في الجهود، وأن يكفلها بالنجاح.

كما أضاف فضيلة الشيخ عبد الله بن شديد البشري رئيس المحكمة العامة في محافظة عنيزة أن الأمور العدلية تسير بشكل جيد ولله الحمد . والقضاة (وفقهم الله) يحرصون كل الحرص على إقامة العدل بين الناس وتيسير أمورهم وإنهاء معاملاتهم، إلا أننا نتطلع إلى الأفضل عن طريق زيادة عدد القضاة وعقد دورات لهم وللموظفين والسرعة في استخدام الوسائل الحديثة في العمل وتطوير مستوى هيئات النظر ليكون علمها مسانداً قوياً للقضاة.

واختتم حديثه إلى شكره لمقام وزارة العدل لسعيها الحثيث على تطوير مستوى الخدمات وبالسرعة الممكنة.

كما أكد فضيلة الشيخ محمد بن أحمد الخميس رئيس المحكمة العامة في محافظة المذنب أن القصيم يحظى بالنصيب الأوفر والقدر العلي في كثير من احتياجاته وتطلعاته فيما يخدم الناس ويقدم لهم أفضل السبل وأيسرها بما يواكب العصر الحديث ولقد شاهدنا في ذلك ما حظيت به محافظة المذنب من إنشاء مبنى لجمع الدوائر الشرعية فيها على الطراز الحديث وتأثيثه وتطويره بالأجهزة الحديثة حتى كان صرحاً إسلامياً شامخاً يعكس واجهة وزارة العدل ثم هاهي تتوالى بعده إنشاء

وأضاف فضيلة الشيخ صالح بن سليمان بن محمد المطرودي القاضي في المحكمة العامة في بريدة أنه لما كان العدل ركناً ركيناً في كل كيان ومجتمع منذ فجر التاريخ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها فقد اهتمت به كل الأمم والشرائع، ولا شك أن إقامة العدل ونشره بين الناس يعتبر من أهم الأمور للبشر ، ولا خير في أمة لا يأخذ المظلوم حقه ممن ظلمه بإنصاف، وإننا ولله الحمد في هذه البلاد ننعم بنعمة إقامة الشرع وبسط العدل على الجميع وهذه نعمة تستحق منا الشكر. فقد عنيت هذه البلاد منذ تأسيسها على افتتاح المحاكم وتعيين القضاة في المدن والقرى، وأنشأت لها وزارة مستقلة هي وزارة العدل التي قامت برعاية الدوائر الشرعية وإنشاء المحاكم وكتابات العدل وتشبيدها على أحسن طراز، والعناية بها وإمدادها بما تحتاجه من كوادر بشرية ولوازم مكتبية وتقنيات حاسوبية متطورة، ودورات وندوات وحلقات نقاش متتابعة للعاملين فيها مما أسهم إسهاماً كبيراً في تحسين الأداء وضبط وإتقان العمل، ومما نحمد الله عليه ثم نشكر ولاة أمرنا عليه هو ما تم من إنشاء مباني حديثة في مدينة بريدة للمحكمة العامة والمحكمة الجزئية وكتابتي العدل الأولى والثانية وفرع الوزارة، ومع هذا فإننا نأمل أن يعم العطاء ويزداد الدعم فلا تزال الحاجة قائمة وماسية إلى زيادة

الحجاج:

**تشغيل الحاسب الآلي
في المحاكم دليل على
حرص وزارة العدل
على تسهيل
الإجراءات ومواكبة
التطور وتحسين ورفع
مستوى الأداء**





المحامي الرواف: القضاة والمحامين يعتبرون العنصر الأساس لنجاح مرفق القضاء.

المحامي اليحيى:
الأنظمة وجدت لكنها تحتاج إلى قناعات من
العاملين والمتعاملين معها

المواطن منصور القرعاوي:
عند مراجعتنا للدوائر الشرعية نجد ارتياحاً
وإنتاجية للأعمال

كما التقينا بالمحامي علي بن إبراهيم اليحيى الذي قال:
من منطلق مواكبة الحضارة اهتمت وزارة العدل . بوضع
الأنظمة العدلية التي أوضحت أسلوب الترافع، وحقوق القضاة
وواجباتهم، وحقوق المتداعين أصالة أو عن طريق المحامين
وواجباتهم . فأصبح العمل في وزارة العدل مواكباً للتطور
الحضاري، وفق شرع الله، محافظة على أصوله وثوابته.
وأضاف: إن العمل في فروع ومحاكم وكتابات العدل تحسن
بصورة ملموسة للعيان، وإن كنا لا نزال نطمح إلى ما هو أفضل
وأجود: من سرعة الأداء، وبساطة الإجراءات، والإنصاف لكل طالب
للعادلة.

وهذا ما قصده الوزارة -وفقهها الله- بأن تعاليم الإسلام
تعاليم ربانية صالحة لكل زمان ومكان؛ فالمسألة محتاجة فقط
إلى نظم تحكم ذلك، وقد وجدت لكنها تحتاج إلى قناعات من
العاملين والمتعاملين معها، وهذه تحتاج إلى ندوات ودورات مكثفة
، وتحتاج إلى مراقبة ومتابعة من الجهات المختصة، وأسأل الله
التوفيق.

وحول سؤال للمواطن منصور بن علي القرعاوي عن رأيه
في الشأن العدلي بالقصيم. أفاد:
الشأن العدلي في القصيم تطور في السنوات الأخيرة تطوراً
كبيراً وملموساً و متميزاً، حيث المباني والموظفين والإنجاز، وعند
مراجعتنا للدوائر الشرعية نجد ارتياحاً وإنتاجية للأعمال .
ولقد كان لدخول الحاسب الآلي في أعمال كتابة العدل
الثانية الأثر الكبير والفعال في سرعة إنجاز الأعمال وتقديم
خدمة راقية للمواطن وأتمنى أن تحظى بقية الإدارات بخدمة
الحاسوب. واختتم حديثه: بالشكر الجزيل على تلك التغطيات
التي تقوم بها المجلة مواكبة بذلك التطور الإعلامي المنشود.

المجمعات في المنطقة ومحافظاتها وكل ذلك بفضل من الله ثم
جهود وزارة العدل وفرعها في المنطقة ولا تزال تتطلع إلى دعمها
بالقضاة وكتاب العدل وإدخال الحاسب وتدريب موظفيها للارتقاء
بهم إلى الأفضل في فهم تخصصاتهم ليكمل العقد ويؤدي ثماره،
ومما يذكر فيشكر لوزارة العدل ما تسعى إليه جاهدة في تطوير
أدائها الإداري والعملية الذي نلمسه وهو في ازدياد ولله الحمد
وسيسجله بمداد من نور تقرأه الأجيال سيرة مشرقة في التنظيم
القضائي والإداري والإشرافات العمرانية.

كما عبر فضيلة الشيخ خالد بن صالح الحجاج رئيس
المحكمة العامة في الرس المساعد أن وزارة العدل أحسنت صنعا
حينما افتتحت في كل منطقة من مناطق المملكة فرعاً لها لخدمة
الإدارات الشرعية التابعة لها .

إن تشغيل الحاسب الآلي في المحاكم دليل على حرص وزارة
العدل على تسهيل الإجراءات ومواكبة التطور وتحسين ورفع
مستوى الأداء واختصار الوقت والجهد .

رأي المحامي والمواطن:

من جانب آخر بين المحامي منصور بن سليمان الرواف أن
الدولة أولت حكومتنا القضاء اهتماماً كبيراً بالدعم المادي
والمعنوي وصارت جهات التقاضي لدينا من أفضل وأحسن القضاء
في العالم وأبرزه.

ومن هذه الأسباب التي ارتقت بالقضاء إعداد الأنظمة
العدلية، وعن دور المحامي ذكر: يأتي دور المحامي ليكون عوناً
للقاضي في نصرة المظلوم «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» ،
ليصبحا عنصراً متكاملين للرفق في مجال القضاء إلى أعلى درجة
وعن تعاون الطرفين أضاف: القضاة والمحامين يعتبرون العنصر
الأساس لنجاح مرفق القضاء .